الأمم المتحدة

A/68/363–S/2013/524

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
4 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والستون
البندان ٣٥ و ٣٦ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣/٦٧. وهو يتضمن الردود التي وردت من الأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢٦ من القرار. ويتضمن التقرير أيضا ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة التي يمر بها النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وعلى الجهود الدولية المبذولة لدفع عملية السلام قدما بغرض التوصل إلى تسوية سلمية. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى آب/أغسطس ٢٠١٣.

* A/68/150.

091013 091013 13-46495 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٣.

٢ – وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، وجهتُ إلى رئيس مجلس الأمن، عملا بالطلب الوارد في الفقرة ٢٦ من القرار المذكور آنفا، الرسالة التالية:

”يشرفني أن أشير إلى القرار ٦٧/٢٣، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، في دورتها السابعة والستين، في إطار بند جدول الأعمال، المعنون ’قضية فلسطين‘.

”وفي الفقرة ٢٦ من القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين وتعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن هذه الجهود وعن التطورات المستجدة في هذه المسألة.

”وبغية الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم التقرير بموجب هذا القرار، أرجو ممتنا موافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣.

”وإذ أذكّر بالتزام الأمانة العامة مراعاة الحد المقرر لعدد صفحات تقاريرها عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٢/٢١٤، أود أن أشجع مجلس الأمن على ألا يتجاوز تقريره ٥٠٠ ١ كلمة“.

٣ – وحتى ٢ أيلول/سبتمبر، لم يكن قد ورد أي رد على هذا الطلب.

٤ – وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣، موجهة إلى الأطراف المعنية، طلبتُ إلى حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، إطلاعي على مواقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، كان قد ورد رد من كل من إسرائيل ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

٥ – وكان نص المذكرة الشفوية المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ الموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”حسب المبين في محضر الجلسة، صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، مثلما فعلت إزاء قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة في الماضي. وينضم القرار ٦٧/٢٣ إلى

العديد من القرارات المنحازة إلى جانب واحد التي تتخذها سنويا الجمعية العامة، والتي لا تفضي سوى إلى تقويض الثقة في الأمم المتحدة لاعتبارها عنصرا منحازا لا يعمل على النهوض بالسلام.

”وتود البعثة الدائمة لإسرائيل أن تعيد تأكيد الاعتبارات التي استرشدت بها في طريقة التصويت المذكورة.

”رغم الجهود التي تبذلها الحكومة الإسرائيلية، وتحسن البيئة الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة، ما زال الإرهاب الفلسطيني متواصلا بلا هوادة. فقد شهد عام ٢٠١٢ تصاعدا حادا في الهجمات الإرهابية انطلاقا من قطاع غزة، شملت هجمات بالصواريخ، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، ونيران القناصة، ومحاولات التسلل. وإجمالا، وقع ١٦٣ حادثا (لا تشمل الهجمات بالصواريخ)، في مقابل ٨٩ حادثا عام ٢٠١١. وبالمثل، حدثت زيادة حادة في الهجمات بالصواريخ، سواء من حيث العدد (٢١١ في المائة)، أو المدى ومدى الدقة، حسب ما تبين بجلاء من استهداف تل أبيب والقدس على السواء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

”وردا على تصاعد الهجمات من حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في قطاع غزة، شنت إسرائيل عملية ’عمود السحاب‘. وخلال الأشهر التي سبقت العملية، كانت قد تصاعدت الحوادث على طول السياج الحدودي من حيث مدى تكرارها وشدتها. فقد كان من الضروري اتخاذ إجراء لحماية ما يقرب من مليون مدني إسرائيلي ردا على استعمال الأجهزة المتفجرة، ونيران القناصة، والنيران المضادة للدبابات، وتفخيخ أحد الأنفاق، إلى جانب سقوط ٧٨٧ صاروخا داخل إسرائيل منذ بداية عام ٢٠١٢.

”وعلى مدار العملية التي دامت ثمانية أيام، عملت إسرائيل مع المنظمات الدولية وممثلي الحكومات على توفير المساعدة للسكان المدنيين في غزة. فخلال تلك الفترة، أطلق ما لا يقل عن ١ ٥٣٢ صاروخا، منها صواريخ بعيدة المدى، على المناطق الآهلة بالسكان في إسرائيل، مما شكل تهديدا فعليا لملايين السكان. وإجمالا، قُتل ستة إسرائيليين (منهم جنديان) وأصيب ما يزيد على ٢٥٠ فردا.

”ورغم التهديد الحاد المتواصل بلا انقطاع ضد أمن إسرائيل، فإنها خطت خطوات واسعة نحو تقديم المساعدة الإنسانية، وتشجيع الظروف الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفلسطينيين. وعلى مدار عام ٢٠١٢، توثق التعاون على الأرض مع هيئات المجتمع الدولي المعنية، مما أسفر عن نجاح تنفيذ عشرات المشاريع،

إلى جانب العديد من التدابير الرامية إلى تخفيف حدة المشاق الاقتصادية التي تواجه الفلسطينيين. فقد صدر ما لا يقل عن ٤٦٩ ٢١٩ تصريح دخول للمرضى والمصاحبين لهم، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١١ في المائة قياسا على أرقام عام ٢٠١١. وتحملت إسرائيل أيضا التكاليف الطبية التي استلزمها علاج ٢٠ طفلا فلسطينيا لم يكن في طاقة أسرهم علاجهم.

”وقد طُبقت تدابير موسَّعة بهدف تحسين عملية العبور من الضفة الغربية إلى إسرائيل، بما في ذلك تجديد واسع النطاق للمنشآت وتيسير الإجراءات المكتبية في هذا الصدد. ومنذ عام ٢٠١١ زاد ثلاث مرات تقريبا عدد المدنيين الفلسطينيين الذين اجتازوا المعابر إلى إسرائيل لأغراض الاستجمام. وبالمثل، زاد عدد تصاريح العمل في إسرائيل وجرى بشكل جوهري توسيع بنودها.

”وفي قطاع غزة، أفضت التدابير الإسرائيلية المتخذة سابقا عام ٢٠١٠ إلى زيادة جوهرية في الواردات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، جرى من جديد توسيع نطاق السياسة المتبعة في هذا الصدد، حيث كانت النتيجة الفورية حدوث زيادة بنسبة ٨ في المائة في عدد الشاحنات التي تدخل غزة كل عام. واستثمرت إسرائيل ٨٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد بهدف رفع مستوى القدرة الاستيعابية على معبر كرم سالم إلى ما بين ٤٠٠ إلى ٤٥٠ شاحنة يوميا. وخلال عام ٢٠١٢، دخل عدد من الشاحنات لا يقل عن ٥٤٠ ٥٧ شاحنة عن طريق معبر كرم سالم، في مقابل ٨٧٤ ٥٣ شاحنة عام ٢٠١١. وزاد أيضا عموما عدد المشاة الذي دخلوا عن طريق معبر إريتز بنسبة ٢٥ في المائة.

”واستمر باطراد النمو الاقتصادي الذي حققته السلطة الفلسطينية (يشمل كلا من غزة والضفة الغربية) على مدار عام ٢٠١٢. فخلال فترة الأرباع الثلاثة الأولى من العام، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة ٦,١ في المائة مقابل نفس الفترة من عام ٢٠١١، رغم التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم.

”إن القرار ٢٣/٦٧ لا يشير أو يعكس أي من المعلومات المبينة أعلاه، ومن ثم يتسبب في إظهار صورة مضللة وخاطئة عن الحالة على أرض الواقع.

”وفي الوقت ذاته، ما برحت السلطة الفلسطينية تواصل جهودها الرامية إلى نزع الشرعية عن إسرائيل باتخاذ خطوات انفرادية في شتى المحافل المتعددة الجهات، والتي توجتها بطلبها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الحصول على مركز الدولة غير العضو في الأمم المتحدة.

”ومن المأمول أن يسهم استئناف المفاوضات المباشرة في الآونة الأخيرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في تحقيق تسوية شاملة للنزاع“.

٦ - وكان نص المذكرة الشفوية المؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ الموجهة من بعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”ترى دولة فلسطين أن القرار ٢٣/٦٧ يشكل إسهاما رئيسيا من المجتمع الدولي في الجهود الجارية صوب التوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني وقضية فلسطين ككل. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد اعتقادنا الراسخ بأن الجهود المبذولة في الأمم المتحدة، التي تمثل بؤرة النشاط المتعدد الأطراف في عالمنا، يمكن أن تسهم، بل يتعين أن تسهم، في السلام ولا تعوق تحقيقه.

”فعلى مدار عقود، حدد هذا القرار أسس السلام وفقا للقانون الدولي. ويؤكد التأييد الواسع النطاق الذي حظي به القرار اتفاق الآراء عالميا على تأييد التوصل إلى حل يفضي إلى انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وتحقيق حل على أساس وجود دولتين: دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وديمقراطية تتوافر لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والتوصل إلى حل عادل بشأن اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣) (١٩٤٨).

”وخلال الدورة السابعة والستين، أكدت من جديد الجمعية العامة أيضا بجسارة ذلك التوافق في الآراء في القرار ١٩/٦٧، ’مركز فلسطين في الأمم المتحدة‘، الذي منح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، إقرارا بفلسطين كدولة. ويشير أيضا القرار ١٩/٦٧ إلى معايير التوصل إلى تسوية سلمية، حسب المحدد في قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، مؤكدا من جديد التأييد الذي لا لبس فيه للحل القائم على وجود دولتين، وهو ما شكل عنصرا ضروريا لدى غالبية الدول التي صوتت لصالح القرار. إن السرعة المطلوبة في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولة فلسطين وعلى الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهو الحق الذي أعاد القرار تأكيده صراحة، قد تجلا من جديد في الدعوات التي صدرت باستئناف المفاوضات في عملية السلام في الشرق الأوسط والإسراع بوتيرتها بهدف تحقيق

تسوية سلمية في هذا الصدد، ودعوة جميع الدول، والوكالات والمنظمات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بأن تساعد الشعب الفلسطيني على التبكير بإعمال حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية.

”وقد لقي القرار ١٩/٦٧ التأييد من بلدان في جميع أركان العالم، تمثل بلدانا تنتمي إلى جميع المجموعات السياسية والإقليمية الرئيسية، ومنها الجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الكاريبية، ومجموعة بلدان الشمال، ومجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وارتأت الدول الأعضاء القرار، المتخذ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أي بعد ٦٥ عاما من اتخاذ الجمعية القرار ١٨١ (د-٢) بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، على أنه فرصة جوهرية تتيح الإسهام في إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين، في ضوء تزعزع الحالة بسبب السياسات غير القانونية التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية - وهي الأرض التي تشكل دولة فلسطين - الأمر الذي ما برح يقلص إمكانية بقاء ذلك الحل والاقتناع الشعبي بإمكانية تحقيقه على نحو عادل.

”وعلاوة على ذلك، يشكل القرار ١٩/٦٧ خطوة مهمة أخرى اتخذها المجتمع الدولي صوب التعويض عن الضيم الذي عانى منه الشعب الفلسطيني على مدار التاريخ، وتمهيد السبيل أمام إدماج دولة فلسطين على النحو التام والصحيح في مجتمع الدول، ريثما يتم قبول طلب الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، الذي ما زال معروضا على مجلس الأمن بعد أن تقدم به الرئيس محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اتساقا مع حق تقرير المصير المجسد في الميثاق والقرارات المتصلة بالموضوع، بدءا من القرار ١٨١ (د-٢) ومرورا بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وحتى الوقت الراهن.

”ومنذ اتخاذ القرارين ١٩/٦٧ و ٢٣/٦٧، أوفت دولة فلسطين بالتزاماتها القانونية وسعت جاهدة إلى تنفيذ أحكام القرارين، والعمل على تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق السلام. ويتوافق ذلك مع الجهود الفلسطينية المبذولة على مدار السنوات سعيا إلى التقيد بقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وما برحت فلسطين تعمل بدأب، باعتراف المجتمع الدولي، على الوفاء بالتزاماتها بحسن نية، رغم ما تواجهه من تحديات جمة وأزمات متشعبة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي.

”وعلاوة على ذلك، لم تفرض قط القيادة الفلسطينية شروطا أمام عملية السلام، وطالبت فحسب عن حق باحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار ٢٣/٦٧، الذي يشكل أساس تلك العملية. إن احترام القانون التزام يقع على كاهل جميع الدول، بما فيها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وهو عنصر حيوي من عناصر التغلب على المشاكل التي أفضت مرارا وتكرارا إلى فشل عملية السلام، وتفاقم الأوضاع على أرض الواقع، مما تسبب في مشاق عصيبة تواجه الشعب الفلسطيني، وتقوض الحل القائم على وجود دولتين. وثمة توافق في الآراء على أن احترام القانون هو العنصر الكفيل بنجاح المفاوضات التي تجري بين الطرفين سعيا إلى إيجاد حل لجميع مسائل الوضع النهائي – القدس، واللاجئون الفلسطينيون، والمستوطنات، والحدود، والأمن، والسجناء، والمياه – ومن ثم الإسراع بوتيرة إبرام اتفاق سلام عادل.

”وفي واقع الأمر، فإن الموقف الدولي الطويل الأمد المؤيد للحل القائم على وجود دولتين – استنادا إلى المعايير المحددة، ومنها اتخاذ حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ أساسا لحدود الدولتين، والقدس عاصمة مشتركة للدولتين، وإيجاد حل عادل متفق عليه للاجئين الفلسطينيين وفقا للقرارات المتخذة في هذا الصدد – هو الموقف الذي ما برح الشعب الفلسطيني وقيادته يلتزمان به منذ زهاء ربع قرن من الزمان، بعد قبولهما رسميا بالحل القائم على وجود دولتين باعتماد إعلان استقلال دولة فلسطين عام ١٩٨٨. إن الحل التوافقي الجوهري القاضي بإنشاء دولة فلسطين على نسبة ٢٢ في المائة فحسب من أراضي وطننا التاريخي سعيا إلى استعادة حقوقنا، وتحقيق حريتنا، وإنهاء النزاع، هي من الأمور التي يتجلى فيها بأوضح صورة الالتزام الفلسطيني بالسلام والتعايش، رغم الضيم الذي عانى منه شعبنا على مدار التاريخ، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون الذين يصل عددهم الآن إلى ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ والذين ما برحوا يواجهون الشدائد التي لا توصف في المنفى، نتيجة عدة عوامل منها الأزمات التي عصفت بالمنطقة، وآخرها النزاع الخطير في سوريا.

”ويدخل هذا الالتزام في صميم البراغماتية التي تتبعها القيادة الفلسطينية، بدءا من مشاركتها في جميع أشكال عملية السلام، ومرورا بمؤتمر مدريد وإبداء تعاونها بصدد جميع المبادرات للنهوض بتلك العملية، وانتهاء بالإجراءات الشرعية التي قامت بها داخل الأمم المتحدة بهدف ضمان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإعمال تلك الحقوق. وقد ساد هذا الالتزام بشكل ملحوظ رغم ما تحدثه

السياسات غير الشرعية الإسرائيلية من عواقب ضارة، وما تبع ذلك من نكسات في عملية السلام.

”وتعلن فلسطين مجددا، استجابة منها للدعوات التي تضمنها القراران ١٩/٦٧ و ٢٣/٦٧، استعدادها لإحلال السلام. ونحن على استعداد لأن نغتنم الفرصة المتاحة حاليا التي وفرتها الجهود الجادة المبذولة على الصعيدين الدولي والإقليمي، ومن بينها جهود الولايات المتحدة، بالتنسيق مع اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية، إلى جانب الجهود التي تبذلها الدول المعنية من شتى أرجاء العالم وما تقدمه من دعم، حيث أبدت فلسطين التعاون مع تلك الجهود في جميع المراحل. وحتى تاريخ كتابة هذه المذكرة، ما زلنا ملتزمين باستئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، استنادا إلى رغبتنا الصادقة في إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي يشكل بؤرة النزاع العربي – الإسرائيلي، وفي إرساء السلام.

”وستحدد القرارات المتخذة الآن مدى إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين – دولة فلسطين ودولة إسرائيل – يعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، أو ما إذا كانت السياسات غير القانونية الإسرائيلية ستضع نهاية مأساوية لذلك الحل. إن دولة فلسطين على استعداد لأن تتحمل مسؤولياتها صوب تحقيق ذلك الحل والتوصل إلى حل عادل لجميع مسائل الوضع النهائي، وترى أن المجتمع الدولي على استعداد بالمثل لأن يتحمل التزاماته، حسب المبين في القرار ٢٣/٦٧. بيد أننا ندعو إلى لزوم الحذر إزاء إمكانية فشل ما نبذله من جهود جماعية، مهما كان صدقها وجديتها، إذا ما دأبت إسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها غير القانونية المتمثلة في الاحتلال العسكري الذي تمارسه منذ ٤٦ عاما.

”وإذا ما أريد الدخول في عملية سلام ذات مغزى والإبقاء عليها وإنجاحها، يتعين على الفور معالجة الحقائق القائمة على أرض الواقع. ومن شأن الالتزام بالقرار ٢٣/٦٧ الإسهام كثيرا في تهيئة بيئة تتوافق مع أهداف العملية وتشكل سندا لها. بيد أنه إذا واصلت إسرائيل تعنتها ستبوء العملية بالفشل من جديد وستترتب عليها عواقب بعيدة المدى، وستفتح الساحة أمام البحث عن حلول بديلة، وبداية جهود بديلة سياسية وقانونية وشعبية، سعيا إلى وضع نهاية للظلم وإعمال حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، والتطلعات الوطنية المشروعة لدى الشعب الفلسطيني.

”ومما يدعو للأسف أن إسرائيل واصلت، منذ اتخاذ القرار ٦٧/٢٣، ما تقوم به من تدابير عدوانية، واستعمار، وعقاب جماعي ضد الشعب الفلسطيني، في إخلال صارخ بالقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وعهود حقوق الإنسان، وقرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وغير ذلك من القرارات، في ازدراء للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وفي تجاهل متعجرف للدعوات العالمية التي تدعوها إلى الامتثال.

”ويشمل ذلك أمورا منها بناء المستوطنات وتشييد الجدار، خاصة في القدس الشرقية والأماكن المحيطة بها، وفي بيت لحم ووادي الأردن؛ وإقامة ما يسمى ’البؤر الاستيطانية‘؛ وصدور إشعارات عن تشييد الآلاف من الوحدات الاستيطانية، الأمر الذي ازداد شدة بوجه خاص، وعلى سبيل الانتقام والعقاب بشكل صارخ، عقب اتخاذ القرار ٦٧/١٩؛ ومصادرة مئات الدونمات من الأراضي؛ وتشريد المدنيين الفلسطينيين ونقلهم بصورة قسرية، لا سيما العائلات البدوية؛ وهدم المنازل؛ وقيام قوات الاحتلال بشن الغارات العسكرية العنيفة مما يتسبب في فقد الأرواح، ووقوع إصابات، وتدمير الممتلكات؛ واستعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين المدنيين المسالمين؛ واعتقال المدنيين واحتجازهم يوميا، ومن بينهم الأطفال؛ ومواصلة سجن زهاء ٠٠٠ ٥ فلسطيني في ظل ظروف وعمليات إيذاء مروعة، بمن فيهم عدة سجناء ما زالوا مضربين عن الطعام؛ ومزيج من التدابير التي تعوق حرية التحرك، وعلى رأسها الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة، الذي دخل عامه السابع ويتسبب في معاناة إنسانية واسعة النطاق؛ وإيذاء المشاعر الدينية، الذي يصاحبه أعمال استفزاز ضد الأماكن المقدسة، خاصة الحرم الشريف، واحتجاز مفتي القدس، والمضايقات التي يتعرض لها الذين يؤدون الشعائر الدينية، بما في ذلك خلال الاحتفال بعيد الفصح، وشهر رمضان المعظم لدى المسلمين.

”وما برح المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون أيضا يواصلون أعمالهم الإجرامية المسعورة، حيث يقومون بترويع المدنيين الفلسطينيين، وتدمير المزارع وآلاف الأشجار، وتخريب الكنائس والمساجد، والاعتداء على حرمة الحرم الشريف. ويلقى المستوطنون فيما يقومون به المساندة والتحريض من المسؤولين الإسرائيليين الذين يشجعون الاستعمار والضم الفعلي للأرض الفلسطينية. وقد أفصحت التصريحات العلنية الصادرة عن عدد من الوزراء وأعضاء الكنيست عن المواقف المتطرفة التي تنتهجها كتل في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، مما ينم عن

رفض الحل القائم على أساس وجود دولتين، وحقوق الفلسطينيين بل وحتى وجودهم، الأمر الذي يعد مدعاة للقلق الشديد في وقت نسعى فيه إلى فتح الطريق السياسي المسدود.

”وتكرر فلسطين تأكيد أنه لا يمكن أن يكون هناك توافق بتاتا بين الحل القائم على أساس وجود دولتين وحملة الاستيطان التي تقوم بها إسرائيل. وحسب ما أكده القرار ٢٣/٦٧، وكذلك المجتمع الدولي على جميع المحاور ومفاده أن أنشطة الاستيطان غير قانونية، وتشكل عقبة كأداء أمام السلام، ويتعين وقفها وقفا تاما. وفي الواقع، تشكل أنشطة الاستيطان جرائم حرب بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة، والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

”إن التحدث عن السلام، مع الانخراط في تدميره هو استهزاء بالتأييد الذي أبداه المجتمع الدولي إزاء الحل القائم على وجود دولتين، ويقوض كل الجهود المبذولة في هذا السبيل، على غرار ادعاء ’الاستعداد للتفاوض دون شروط‘، في الوقت الذي يجري فيه فعلا فرض شروط على أرض الواقع في شكل حقائق صريحة غير قانونية ترسخ الاحتلال وتعوق إبرام اتفاق سلام. وما برح ذلك يمثل حتى الآن للأسف السياسة الإسرائيلية، التي تصاعدت في ظلها الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، بنسبة ٣٥٥ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠١٣، ومن ثم تعوق بقدر أكبر إمكانية اتصال الأرض، وتقوض على أرض الواقع الحل القائم على أساس وجود دولتين.

”ويتعين على إسرائيل، في هذه اللحظة البالغة الأهمية، أن تبرهن بشكل ملموس على رغبتها في إنهاء ما تفرضه من احتلال وأن تسعى حقا نحو إحلال السلام. إذ يجب التخلي عن عقلية وسياسات الاحتلال. ومن الضروري أن يشمل ذلك وقف كل أنشطة الاستيطان، بغض النظر عن المظهر. كما يتعين الإفراج عن السجناء الفلسطينيين، ووقف العمليات العسكرية وإنهاء جميع تدابير العقاب الجماعي، بما في ذلك الحصار المفروض على غزة. إن ذلك أمر حتمي يحد من تدهور الحالة وتدهور الاعتقاد الشعبي بإمكانية إحلال السلام، واغتنام هذه الفرصة الأخيرة المتاحة أمام الحل القائم على أساس وجود دولتين.

”ومن الضروري أن يظل المجتمع الدولي حريصا على مطالبة إسرائيل باحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ومن الواجب توجيه رسالة صارمة

مفادها ضرورة توقف السياسات غير القانونية التي تمارسها إسرائيل وأن الاحتلال يكلف ثمنا باهظا، بينما يمكن اكتساب الكثير من وراء السلام. ونحن نذكِّر هنا بالمبادئ التوجيهية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠١٣، التي يمكن أن تسهم على نحو ملموس في تشجيع امتثال القانون، ومن ثم التقدم صوب التوصل إلى حل سلمي. وإذا دأبت إسرائيل على مواصلة انتهاكاتها، يتعين على المجتمع الدولي أن يعلن مسؤوليتها عن ذلك، وأن يعمل على كفالة احترام القانون، وتجنب تزايد تدهور الاستقرار والحفاظ على آفاق السلام. وسيؤدي الإخفاق في ذلك إلى الإضرار بقضية السلام، وتعريض مستقبل الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي للخطر، وتهديد السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

”وحسب ما جرى إعادة تأكيده في القرار ٢٣/٦٧، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بالمسؤولية الدائمة الواقعة على كاهلها إزاء قضية فلسطين ريثما يتم التوصل إلى حل لها بجميع جوانبها، كما يتعين تنفيذ القرارات الصادرة في هذا الصدد، بما فيها قرارات مجلس الأمن حيث إنه موكل إليه، بموجب الميثاق، واجب صون السلام والأمن. ونحن نقر هنا أيضا بالدور المهم الذي تضطلع به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة في التوعية بالحقوق الفلسطينية ومساندتها على الصعيد الدولي، والتوصل إلى حل عادل للنزاع.

”وسوف تواصل دولة فلسطين، من جانبها، التصرف بروح المسؤولية، بتحمل التزامها قولا وعملا من خلال تحقيق هدف التوصل إلى تسوية سلمية، والتعاون مع جميع الجهود المبذولة على الصعيد الدولي في هذا الصدد، استنادا إلى إيمانها بسيادة القانون، وبتصميم المجتمع الدولي على تشجيع التوصل إلى حل عادل يضمن الاستقلال لدولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧؛ وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، وإحلال السلام والأمن لصالح فلسطين وإسرائيل.

”وعلى الساحة الداخلية، ستواصل الحكومة الفلسطينية تطوير المؤسسات والهياكل الأساسية الوطنية الفلسطينية وفقا للخطة الوطنية الرامية إلى تعزيز القواعد التي ترتكز عليها دولتنا، وتقديم الخدمات لشعبنا وتخفيف ما يواجهه من شدائد تحت نير الاحتلال. ونحن نشعر بالامتنان إزاء المساندة التامة التي يقدمها المجتمع الدولي لهذه الجهود التي قام بتوثيق جيد للتقدم المحرز فيها كل من لجنة الاتصال المخصصة

لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، والبنك الدولي، والأمم المتحدة، رغم العوائق الناشئة عن الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل، والأزمة المالية الجارية.

”وستواصل القيادة الفلسطينية أيضا السعي صوب إنهاء الانقسام فيما بين فصائلنا السياسية، حسب مطلب شعبنا، وبما يتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، والدعوات الواسعة النطاق المطالبة بالوحدة. كما سنواصل السعي إلى تنفيذ اتفاق المصالحة الموقّع في أيار/مايو ٢٠١١ بالقاهرة، والإعلان الموقّع في شباط/فبراير ٢٠١٢ في الدوحة. ونناشد المجتمع الدولي مساندة المصالحة الفلسطينية، ونعرب على تقديرنا إزاء الموقف المتوائم الذي يتخذه الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في هذا الصدد، وإزاء ما يبذلانه من جهود في سبيل إحلال السلام.

”وختاما، في الوقت الذي نتدبر فيه ما جاء في القرار ٢٣/٦٧ ونحث على تنفيذه، نكرر الإعراب عن امتناننا إزاء الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بكاملها سعيا إلى النهوض بإعمال حقوق الشعب الفلسطيني والتوصل إلى تسوية سلمية. ونكرر أيضا الإعراب عن امتناننا إزاء الدعم القائم على المبادئ المقدم من جميع الدول والشعوب المعنية في شتى أرجاء العالم، ونحث على عدم ادخار أي جهد في سبيل تحقيق الهدف الذي طال انتظاره، ألا وهو الحرية والعدالة والكرامة للشعب الفلسطيني وإرساء السلام الإسرائيلي – الفلسطيني“.

٧ - وكان نص المذكرة الشفوية المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣ الموجهة من البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة على النحو التالي:

”إن لبنان ملتزم بمضمون قرار الجمعية العامة ٢٣/٦٧ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ المعنون ’تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية‘، وذلك عملا بمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويؤكد لبنان موقفه الثابت الذي يطالب بتطبيق القرارات الدولية التي تحفظ للشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره والعودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. كما يؤكد على دعم حق العودة ورفض التوطين بكل أشكاله، ويتمسك بمبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، بما يحفظ الحقوق العربية وحقوق الشعب الفلسطيني“.

ثانيا – الملاحظات

٨ – تضاعفت الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير. وقد استؤنفت المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية المباشرة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، بعد أن كانت قد توقفت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وما زالت الحالة على أرض الواقع مفعمة بالتحديات، لا سيما حالة السكان الذين يعيشون تحت الحصار في غزة، في الوقت الذي ما زالت تتعرض فيه إسرائيل لتهديد نيران الصواريخ. وفي الضفة الغربية، استمرت التوترات في الوقت الذي استمر فيه تسارع وتيرة النشاط الاستيطاني. وتمثل الحالة على الأرض سببا متناميا من أسباب القلق إزاء مدى إمكانية بقاء الحل القائم على وجود دولتين. وفي الوقت ذاته، واصل الفلسطينيون تنفيذ برنامج طموح يستهدف بناء دولتهم. واستأنفوا أيضا لفترة وجيزة جهودهم المبذولة صوب إعادة توحيد الضفة الغربية وغزة، رغم ضآلة ما تحقق من نجاح صوب المصالحة.

٩ – وبالتوازي مع تلك التطورات في عملية السلام، منحت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة بالقرار ١٩/٦٧ بأغلبية ١٣٨ صوتا لصالحه. وقد قدمتُ تقريرا عن الخطوات المتخذة فيما يختص بتغيير مركز فلسطين في الأمم المتحدة، وكذلك التقدم المحرز أو الذي لم يتيسر إحرازه، وقت تقديم التقرير، في استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك في ٨ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/67/738). وما زال طلب الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة معروضا على مجلس الأمن للنظر فيه.

١٠ – واجتمع مبعوثو اللجنة الرباعية في بروكسل يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ ثم في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في عمان. وقد ناقشوا الوسائل الكفيلة بمساعدة الطرفين على تجنب التصعيد الدبلوماسي، والتصعيد على الأرض على الأجل القصير، مع القيام في الوقت ذاته أيضا بإيجاد سبيل نحو العودة إلى المفاوضات. وواصل مبعوثو اللجنة الرباعية العمل مع الطرفين بهدف تشجيعهما على تكثيف الاتصالات المباشرة والإحجام عن الاستفزازات، وذكّراهما بالالتزامات التي تقع على عاتقهما بموجب خريطة الطريق. ولقد واصلتُ أيضا التشارك مع الطرفين، وكذلك مع القادة الرئيسيين على الصعيدين الدولي والإقليمي، في نيويورك وكذلك على هامش ما عقد من مؤتمرات ومناسبات دولية، بغية تشجيع بذل جهود متضافرة تتيح المضي قدما إلى الأمام.

١١ – وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، زار باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، المنطقة وبصحبته جون كيري وزير الخارجية. وشكلت زيارة الرئيس

أوباما فرصة مهمة أمام إعادة تنشيط الجهود المبذولة صوب تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ودعا الرئيس أوباما، خلال الخطاب الذي ألقاه في ٢١ آذار/مارس في القدس، إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات البقاء، وأكد في الوقت ذاته حق إسرائيل في الإصرار على كفالة أمنها. وكرر الرئيس أيضا تأكيد مبادئه التي طرحها في وقت سابق بصدد الأرض والأمن، التي يعتقد أنها يمكن أن تكون أساسا للمحادثات، ودعا الدول العربية إلى أن تتخذ خطوات نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وبقي الوزير كيري في المنطقة كي يجتمع مع القادة الإسرائيليين، وخلال خمس زيارات تالية قام بها إلى المنطقة واصل الاجتماع مع القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية بقصد مناقشة استئناف الحوار الذي يمكن أن يفضي إلى السلام.

١٢ - ولقد اجتمعتُ مع الرئيس أوباما في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في واشنطن العاصمة، واتفقنا على أن هناك على الأقل فرصة سانحة تتيح لكلا الإسرائيليين والفلسطينيين استئناف المفاوضات. وقد أعدتُ تأكيد التزام الأمم المتحدة بأن تساند، من خلال اللجنة الرباعية أيضا، اتخاذ مبادرة أساسية تتضمن آفاقا سياسية محددة تحقق الحل القائم على وجود دولتين. وتكلمتُ أيضا عن الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم صوب السلام.

١٣ - وفي زيارة لها أهميتها الخاصة إلى واشنطن العاصمة في ٢٩ نيسان/أبريل، قامت بها لجنة متابعة مبادرة السلام العربية، أكد من جديد وفد من وزراء وقادة عرب، من بينهم الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس وزراء قطر حينئذ، ونبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، أهمية مبادرة السلام العربية التي طُرحت للمرة الأولى عام ٢٠٠٢. وأعلنت اللجنة أن اتفاق السلام ينبغي أن يكون مستندا إلى الحل القائم على وجود دولتين على أساس خط حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، مع إمكانية إجراء تبادل طفيف ومتناظر في الأراضي بالاتفاق المتبادل، الأمر الذي أحيا فرص أن يصبح وعدها بتحقيق الاستقرار الإقليمي خطوة مهمة نحو تطوير جهود السلام.

١٤ - وتمكن الوزير كيري، في رحلته السادسة إلى الشرق الأوسط، من ضمان التزام من كلا الجانبين باستئناف المفاوضات، حيث أعلن في ١٩ تموز/يوليه في عمان أن الأطراف أرست الأساس اللازم لاستئناف مفاوضات مباشرة تتناول الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي ضوء هذه الخلفية المثيرة للاهتمام، أعربتُ عن ترحيبي بالجهود الدبلوماسية المكثفة التي قام بها الوزير كيري في الأشهر الأخيرة. وخلال يومي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣، استضاف الوزير كيري الاجتماع الأول بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين

منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ورحبت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وأنا كذلك، بعقد ذلك الاجتماع.

١٥ - وهناك بعض الخيارات الشديدة الصعوبة مطلوب من كلا الجانبين الإقدام عليها في الفترة المقبلة. إذ يتعين على كلا القيادتين نيل تأييد الدوائر المناصرة لهما في الداخل لاستئناف المفاوضات. وتمكن رئيس الوزراء نتنياهو من الحصول على تأييد مجلس وزرائه لإطلاق سراح ١٠٤ سجناء فلسطينيين سجنوا قبل اتفاق أوسلو، وذلك خلال جدول زمني متفق عليه للمفاوضات مدته تسعة أشهر. وعشية الجولة الأولى من المفاوضات المباشرة التي عقدت في القدس، أُفرج عن المجموعة الأولى المؤلفة من ٢٦ سجينا يوم ١٣ آب/أغسطس. بيد أنني انزعجتُ كثيرا بإعلان إسرائيل الموافقة على تشييد حوالي ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس. وقد عُقدت جولة ثانية من المفاوضات في ٢٠ آب/أغسطس في أريحا.

١٦ - وفي ضوء هذه الخلفية سافرتُ إلى المنطقة - إلى الأردن وفلسطين وإسرائيل - يومي ١٥ و ١٦ آب/أغسطس لتقديم مساندتي الشخصية إلى القادة على كلا الجانبين. وكان مثار تشجيع لي الجدية التي اتسمت بها الجهود المبذولة للجمع بين الطرفين على مائدة المفاوضات بعد جمود سياسي طال أمده. وقد غمرتني السعادة بوجه خاص بالقرار الجسور الذي اتخذه الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو بالدخول في حوار مباشر. وقد تبين لي أن القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية أعادا التزامهما بالحل القائم على وجود دولتين، الذي من الواضح أنه يحقق أفضل مصلحة لكلا الشعبين. وأعتقدُ اعتقادا راسخا بأن المفاوضات المباشرة هي السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله للفلسطينيين تحقيق طموحاتهم المشروعة صوب إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوافر لها مقومات البقاء، والذي بوسع الإسرائيليين من خلاله أن يضمنوا الوفاء باحتياجاتهم المشروعة في الأمن، وأن يصبحوا في نهاية المطاف شركاء لهم أهميتهم البالغة في تطوير الشرق الأوسط وتحقيق استقراره ورخائه. وإذا أريد إتاحة فرصة تكلل هذه المفاوضات بالنجاح، فإنه ينبغي أن تكون تلك المفاوضات ذات مغزى ولها أفق سياسي واضح، وأن تؤتي أكلها مبكرا في الفترة القصيرة المقبلة.

١٧ - ويواصل الفلسطينيون المضي قدما في برنامج بناء دولتهم، رغم ضآلة مساحة الأرض الخاضعة لسيطرة السلطة، التي تخرج عن نطاقها المنطقة جيم، والقدس الشرقية وغزة. ويشكل ذلك مكونا ضروريا من مكونات العملية السياسية. ورغم التوافق الدولي القوي في الآراء بأن السلطة الفلسطينية لديها القدرة على إدارة الدولة، فإن لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني يساورها القلق بشكل أساسي إزاء

مدى الاستدامة المالية ومقومات البقاء الاقتصادي بسبب الصعوبات المالية التي واجهتها السلطة الفلسطينية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وترى اللجنة أيضا أن ثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة تحقق الاستقرار في وضع السلطة الفلسطينية الاقتصادي، وإعادة تحفيز النمو الاقتصادي تحت قيادة القطاع الخاص. وارتئي أن من الضروري أن تبذل السلطة الفلسطينية جهودا نحو إجراء إصلاح هيكلي بما في ذلك تحقيق الانضباط المالي، وكذلك تقديم مساعدة كافية يمكن التنبؤ بها إلى الحكومة الفلسطينية من الجهات المانحة، وذلك بهدف ضبط العجز المالي المتوقع أن يصل إلى ١,٧ بليون دولار.

١٨ - ومراعاة لقراري مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، واصلتُ مساندة الجهود المبذولة صوب النهوض بالوحدة الفلسطينية في إطار الالتزامات المقدمة من منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقف المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية. إن إجراء المصالحة على هذا الأساس وعلى أساس محادثات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية لا ينبغي تبادل حصرها في مسائل محددة، ويمثل وجود نظام حكم فلسطيني موحد عنصرا ضروريا من عناصر صلاحية الحل القائم على وجود دولتين. وقد أعربتُ عن ترحيبي بالجهود المقدمة في هذا الصدد، لا سيما من مصر.

١٩ - ورغم سلسلة الاجتماعات التي عقدت بين أعضاء فتح وحماس في القاهرة بهدف النهوض بتنفيذ اتفاقات المصالحة المبرمة حاليا، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل حتى الآن لا يتمثل سوى في نجاح الحملة التي جرت لتسجيل الناخبين في الفترة من ١١ إلى ٢٠ شباط/فبراير في كلا الضفة الغربية وغزة، للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧. وقامت اللجنة المركزية الفلسطينية للانتخابات بتسجيل ما مجموعه ٤٥٠ ٠٠٠ ناخب جديد، منهم ٣٥٠ ٠٠٠ ناخب في غزة. وفي ٢ نيسان/أبريل، أعيد انتخاب خالد مشعل رئيسا للمكتب السياسي لحماس.

٢٠ - واستمر التوتر في الحالة بالقدس الشرقية المحتلة. فقد وقعت اشتباكات يومي ٧ و ٨ أيار/مايو في القدس الشرقية وفي المناطق المحيطة بالبلدة القديمة في إطار ما يسميه الإسرائيليون ”يوم القدس“. وفُرضت قيود على دخول الفلسطينيين المدينة فيما يتصل بزيارات الناشطين الإسرائيليين اليمينيين لباحة الحرم الشريف/جبل الهيكل. وترافق مع ذلك احتجاز مفتي القدس مؤقتا للتحقيق معه بسبب ما نسب إليه من تحريض. وتمثل القدس واحدة من مسائل الوضع النهائي التي تتطلب التفاوض على حل لها. وقد أكدتُ مرارا أنه يتعين إيجاد سبيل، من خلال المفاوضات، يجعل من المدنية عاصمة لدولتين، إسرائيل وفلسطين، مع إيجاد ترتيبات لزيارة الأماكن المقدسة تكون مقبولة لدى الجميع. ومن المهم

بنفس القدر أن تواصل السلطات السياسية والدينية على كلا الجانبين ضمان الاحترام الواجب للحقوق الثقافية والدينية لدى الجميع.

٢١ - ويثير التوسع في المستوطنات القلق بوجه خاص، حيث إنه يقوض الأرض التي يمكن أن تقوم عليها دولة فلسطين مستقبلا، وكذلك مدى الثقة في المعتدلين الفلسطينيين. كما شددتُ مرارا على أن جميع أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، غير قانونية بمقتضى القانون الدولي. وعلى مدار الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت حكومة إسرائيل على عطاءات لتشييد ما يقرب من ١٠٩ ١٨ وحدة سكنية في المستوطنات بالضفة الغربية، بما فيها القدس، ومنحت الشرعية بأثر رجعي لمستوطنات أخرى. وفي تموز/يوليه، أعلنت حكومة إسرائيل عزمها على طلب عطاءات لتشييد ٨٥٤ وحدة سكنية في مستوطنات حار حوما، ونكوديم، ومودعين عيليت. إن التشييد في هذه المناطق الحساسة يثير القلق بوجه خاص، حيث إنه يعوق تطور المراكز الحضرية الفلسطينية على نحو طبيعي. وعلاوة على ذلك، لا تقوم السلطات الإسرائيلية بإجراءات فعالة ضد إقامة البؤر الاستيطانية غير القانونية على الأرض الفلسطينية الخاصة. وأشار تقرير صادر عن المراقب المالي لدولة إسرائيل في ١٧ تموز/يوليه إلى أن إنفاذ القانون الجنائي على المستوطنات ضئيل بصدد انتهاكات قانون التصميم والبناء، وفي بعض الأحيان لا يُنفذ، وأن الإجراءات الإدارية المتعلقة بأعمال الهدم نادرا ما تُنفذ.

٢٢ - وقد قلّ على نحو طفيف العنف الموجه من المستوطنين مقارنة بالعام الماضي. ومما يثير الانزعاج الشديد أن الهجمات التي يشنها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم قد أصبحت منتظمة الحدوث - عادة ما تأتي في إطار الإجراءات الحكومية المتوقعة ضد تشييد المستوطنات غير القانونية، وإن كانت لا تقتصر على ذلك الإطار. وأفضت الهجمات التي يشنها المستوطنون ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم إلى إصابة ١٥٩ فلسطينيا، منهم ٣٥ طفلا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ - وتثير أعمال الهدم والطرد التي وقعت في المنطقة جيم خلال الفترة المشمولة التقرير قلقا عميقا، ولقيت الإدانة من المجتمع الدولي. ويحتاج الفلسطينيون إلى وجود نظام عادل لتخطيط المناطق وتقسيمها كي لا يلجأوا إلى بناء مبان دون ترخيص مما يفضي إلى هدمها بلا مبرر، وهو ما تتأثر به عادة الفئات الضعيفة. وعلى مدار الفترة المشمولة بالتقرير، أدت أعمال الهدم إلى تشريد قرابة ٩٠٧ أفراد، من بينهم ٤٥٨ طفلا، في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وعموما، ثمة حاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الكفيلة بتيسير إمكانية دخول الضفة الغربية والتحرك فيها، بما في ذلك المنطقة جيم ووادي الأردن وغزة.

٢٤ - وما زالت الحالة في غزة مزعزعة. ففي أعقاب التطورات السياسية التي شهدتها مصر، اتخذت السلطات المصرية إجراءات مشددة ضد الأنفاق الموصلة إلى غزة. وعلى إثر تلك الإجراءات المتخذة ضد الأنشطة غير القانونية، تشير بعض التقديرات إلى أن ٨٠ في المائة من تلك الأنفاق لم تعد صالحة للعمل. وقد واجهت غزة نقصا خطيرا في الوقود ومواد البناء الأساسية، التي أصبحت الأنفاق المنفذ الرئيسي لها بسبب القيود الصارمة المفروضة على الواردات عبر المعابر الرسمية وارتفاع أسعار تكلفة الوقود الذي يأتي من الضفة الغربية وإسرائيل. وفي حين أن المعبر الإسرائيلي الوحيد للبضائع، وهو معبر كرم سالم، ظل مفتوحا وزادت كميات السلع الاستهلاكية المارة به، يساورني القلق إزاء احتمال تزايد تدهور الظروف الاقتصادية والإنسانية الصعبة فعلا في غزة في حالة عدم رفع القيود المفروضة على دخول السلع الأساسية من قبيل مواد البناء إليها. وأنا أشجع جميع الأطراف على ألا تغفل عن تزعزع الحالة في غزة، وأن تغتنم فرصة تحسن الوضع بين الأطراف كي تبذل جهدا أكبر بهدف رفع القيود الباقية المفروضة على فتح المعابر. ويتعين تطبيق هذه التغييرات مع إيلاء الاعتبارات الواجبة لمواطن القلق المشروعة لدى إسرائيل إزاء الأمن. ومن بين الشواهد الإيجابية قيام إسرائيل برفع القيود المفروضة على دخول مواد البناء الأساسية إلى غزة، إلى حد ما، حيث سمحت بدخول ٢٠ شحنة في المتوسط من مواد البناء على سيارات الشحن يوميا إلى غزة لصالح القطاع الخاص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويساعد ذلك القطاع الخاص على شراء تلك المواد بصورة قانونية لاستعمالها في الوفاء باحتياجات غزة من البنية الأساسية.

٢٥ - وما زال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) تنفيذا تاما، وتعافي نمو اقتصاد غزة على الأجل الطويل هدفان رئيسيان من أهداف الأمم المتحدة. وقد أُحرز تقدم جوهري في تحقيق ذلك الهدف، بيد أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر كثيرا. وفي هذا السياق، وافقت حكومة إسرائيل على أن تقوم الأمم المتحدة بأعمال إعمار في غزة قيمتها ٤٥٠ مليون دولار. وقد أحدث ذلك أثرا إيجابيا ليس فحسب بالنسبة لأولئك الذين يتلقون الخدمات، بل أثر أيضا في توفير فرص العمل على الأجل القصير، غير أن الفوائد الاقتصادية المتمثلة في زيادة فرص العمل ستنتهي بانتهاء تلك الأعمال. ولذا يلزم إجراء تغيير أساسي أعمق وأكبر يتيح تشغيل اقتصاد غزة، عن طريق بدء السماح بالتصدير إلى إسرائيل، وكذلك عمليات النقل إلى الضفة الغربية ومنها. وما لم تُتخذ تلك الخطوات الضرورية سيظل مستقبل غزة هشا على أحسن الفروض.

٢٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعدا مثيرا للجزع في التوتر بين غزة وإسرائيل. وظهرت الدلائل من جديد على هشاشة الهدوء النسبي في عدد من المناسبات على مدار

الفترة المشمولة بالتقرير، وحدث تصاعد خطير في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ خلال عملية عمود السحاب. وأفادت قوات الدفاع الإسرائيلية علنا أنها نفذت ضربات ضد ما يزيد على ٥٠٠ ١ هدف في غزة. وشمل الأثر المدمر الناجم عن العنف الذي وقع خلال القتال الذي دام ثمانية أيام مصرع ١٧٤ فلسطينيا، حسب التقديرات، منهم ستة فلسطينيين من المحتمل أنهم قُتلوا من جراء مقذوفات أطلقها فلسطينيون من الجماعات المسلحة. ومن بين القتلى، البالغ عددهم ١٧٤ فلسطينيا، قُتل ١٠١ من المدنيين، من بينهم ٣٦ طفلا و ١٤ امرأة. ومن بين الأمثلة المثيرة للأسى بوجه خاص والتي تدل على أن المدنيين يتحملون الجانب الأكبر من المعاناة، قُتل ١٢ فردا من عائلة دالو في ضربة جوية إسرائيلية تعرض لها مترلهم في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأفادت الأنباء عن إصابة ما مجموعه ١ ٠٤٦ فلسطينيا. وأفيد عن وقوع ستة قتلى إسرائيليين، أربعة مدنيين وجنديان، من جراء نيران الصواريخ الفلسطينية. وأصيب ما مجموعه ٢٣٩ إسرائيليا، الغالبية العظمى منهم مدنيون.

٢٧ - وفي رد انتقامي على الهجوم الذي تعرضت له غزة، وقع هجوم بالقنابل في تل أبيب يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مما أسفر عن إصابة ٢٩ فردا، منهم ثلاثة بإصابة خطيرة. وقد أعلنتُ إدانتي للهجوم بأقوى العبارات. وما برح الهدوء الحادث في غزة، بوساطة مصر في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ثابتا إلى حد بعيد، بيد أنه ما زال هشا. إن الحفاظ على الهدوء في غزة وجنوب إسرائيل لا يزال عنصرا بالغ الأهمية في تحسين الوضع هناك والمناخ السياسي عموما.

٢٨ - وإجمالا، أُطلق على مدار الفترة المشمولة بالتقرير ٣٣١ صاروخا من قطاع غزة، منها ٤٣ صاروخا متوسط أو بعيد المدى، وكذلك ١٤١ قذيفة هاون، خلافا للصواريخ البالغ عددها ١ ٥٠٦ صواريخ وقذائف الهاون البالغ عددها ١٣٨ قذيفة التي أطلقت خلال التصعيد الذي وقع في الفترة من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد صد نظام القبة الحديدية عددا كبيرا من الصواريخ التي وُجهت إلى المناطق المأهولة في إسرائيل. وشنت قوات الدفاع الإسرائيلية ٦٢ غارة و ٥٨ ضربة جوية ضد غزة، مما أسفر عن مصرع ١٢١ مدنيا فلسطينيا. وأصيب ما يزيد على ٢٥٣ ١ مدنيا فلسطينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع استبعاد فترة التراع التي دامت ثمانية أيام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصيب ما مجموعه ٢٠٧ مدنيين فلسطينيين، منهم ٤٧ طفلا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، قُتل ١٠٦ من المقاتلين الفلسطينيين وأصيب ٢٢ آخرون، مع استبعاد أرقام تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. ومرة أخرى أعلن إدانتي بلا لبس لهذه الهجمات العشوائية بالصواريخ على إسرائيل من غزة، وأدعو إلى وقفها وقفا تاما. وأحثُ أيضا إسرائيل على أن تبدي أقصى

درجات ضبط النفس. ويتعين على جميع المعنيين الوفاء بالتزاماتهم بشكل تام إزاء حماية المدنيين.

٢٩ - وهناك ما يزيد على ١٣٠ فلسطينيا محتجزين بموجب الحجز الإداري الإسرائيلي، الذي لا ينبغي أن يُلجأ إليه إلا في أقل عدد من الحالات، ولأقصر فترة ممكنة، وفي الحالات الاستثنائية. ويتعين توجيه تهم للمحتجزين ومثولهم للمحاكمة أو إطلاق سراحهم دون إبطاء.

٣٠ - وما زال القلق يساورني إزاء حالة السجناء الفلسطينيين القابعين في السجون الإسرائيلية، خاصة أولئك الذين أعلنوا الإضراب عن الطعام. ويتعين أن تُراعى بشكل تام الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الدولية إزاء جميع المحتجزين والسجناء الفلسطينيين، الذين تتحفظ عليهم إسرائيل.

٣١ - وتواصلت التوترات والحوادث العنيفة في الضفة الغربية، بما فيها القدس، على مدار الفترة المشمولة بالتقرير. وقد قامت قوات الدفاع الإسرائيلية، متعللة بدواع أمنية، بتنفيذ ٣ ٦٦٢ عملية تفتيش واعتقال في الضفة الغربية، مما أسفر عن إصابة ٢٠٢ من الفلسطينيين، من بينهم ٥١ طفلا، واعتُقل ٤ ٣٤١ فلسطينيا. وإجمالا، أصيب على يد القوات الإسرائيلية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٩١٨ ٣ فلسطينيا، من بينهم ١ ١٧٩ طفلا. كما أصيب ما يزيد على ٦٤ من أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية على يد الفلسطينيين.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما مجموعه ٣٣٨ فلسطينيا، من بينهم ٢٣٢ طفلا، بينما أصيب ١٩٣ ٥ فلسطينيا في شتى أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وقُتل ثمانية إسرائيليين، وأصيب ما يزيد على ٩٠ فردا من أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية، في حين أصيب ٢٨٢ مدنيا إسرائيليا، مما يظهر استمرار التكلفة المتكبدة من جراء النزاع. وتمثل جميع الأرقام زيادة جوهرية قياسا على الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٣٣ - وهناك مجال أخير من المجالات التي تثير القلق وهو شبه جزيرة سيناء، التي شهدت عددا متزايدا من الحوادث. فقد أُطلقت أربعة صواريخ على الأقل من سيناء استهدفت منتجع إيلات على البحر الأحمر خلال التصعيد الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أُطلق صاروخان من شبه جزيرة سيناء انفجرا في مناطق خاوية من إيلات، فلم تحدث إصابات أو أضرار. وأعلنت جماعة مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس الجهادية السلفية مسؤوليتها عن الهجوم، الذي يمثل أول هجوم من نوعه بالصواريخ على إيلات منذ التصعيد الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، أطلقت الجماعة ذاتها صاروخين على الأقل على إيلات من

سيناء، صد نظام القبة الحديدية واحدا منهما، بينما سقط الآخر في منطقة خاوية. وشن أفراد الجماعة أيضا هجوما عبر الحدود قرب منطقة هار حاريف على الحدود الإسرائيلية – المصرية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مما أسفر عن مصرع جندي من جنود قوات الدفاع الإسرائيلية. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، سُمع دوي انفجارين في إيلات، دون حدوث إصابات أو أضرار، وأفادت الأنباء أنهما نتجا عن صواريخ أطلقت من سيناء. وأعلنت جماعة سلفية، هي أنصار بيت المقدس، مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ.

٣٤ - وأنا أدرك أن إسرائيل لديها شواغل مشروعة إزاء الأمن، وأرى أن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن المستدام هي تكثيف التعاون مع السلطة الفلسطينية ومواصلة تقوية جهودها وأدائها في مجال الأمن، ومواصلة تقليص الغارات التي تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية ضد المناطق الفلسطينية، والاحترام التام للتظاهر المشروع غير العنيف، وأن تتخذ إسرائيل إجراءات تستهدف كبح جماح العنف الذي يمارسه المستوطنون، وأن يتخذ الجانب الفلسطيني إجراءات ضد التحريض، مع إحراز تقدم في المفاوضات السياسية، وفي التنمية الاقتصادية.

٣٥ - وما زال يساورني القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات في غزة. ومما يثير القلق بوجه خاص التقارير الصادرة عن الاحتجاز التعسفي الذي تمارسه قوات الأمن الفلسطينية، والتقارير عن سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز في غزة. كما يساورني قلق عميق إزاء الأحكام الخمسة بالإعدام التي أصدرتها المحاكم العسكرية في غزة، في الفترة من ٩ أيار/مايو و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٣، وتنفيذ حكمين بالإعدام في ٢٢ حزيران/يونيه، دون موافقة الرئيس عباس، حسب ما يستلزمه القانون الأساسي الفلسطيني. وأدعو سلطات الأمر الواقع في غزة إلى أن تحجم عن تنفيذ المزيد من حالات الإعدام. كما أحث السلطة الفلسطينية على أن تكفل وفاءها بالمسؤوليات التي تقع على كاهلها، مع إبداء الاحترام التام لقوانين حقوق الإنسان الدولية.

٣٦ - لقد حققت السلطة الفلسطينية ما خططت لتنفيذه منذ ثلاثة أعوام، ويتعين التنويه بهذا الإنجاز والمحافظة عليه والبناء عليه. ويساورني القلق مع ذلك إزاء مدى قدرة السلطة الفلسطينية على استبقاء تلك المكاسب في ضوء الحالة المالية العصيبة المتزايدة.

٣٧ - وأشجع بقوة حكومة إسرائيل على أن تتخذ التدابير الضرورية الكفيلة بتيسير النمو الاقتصادي، على أن يصاحب ذلك مواصلة تخفيف القيود المفروضة على إمكانية دخول الأفراد والبضائع إلى الضفة الغربية وخروجهما منها وتحركهما داخلها. وثمة تطور إيجابي تمثل في قيام إسرائيل بمنح عدد كبير من التصاريح إلى السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية لزيارة

القدس وإسرائيل خلال شهر رمضان وتطبيق أنظمة أكثر مرونة على نقاط التفتيش ونقاط العبور خلال الشهر الكريم.

٣٨ - وأود أن أعرب عن عميق شكري وامتناني إلى روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك إلى فيليبو غراندي، المفوض العام لوكالة الأونروا. كما أشيد بموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف صعبة، بل في بعض الأحيان خطرة، خدمة للأمم المتحدة.

٣٩ - وما زال يحدوني الأمل، في ضوء التقدم المحرز في الآونة الأخيرة، خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، بحثا عن حل عن طريق التفاوض يجعل إسرائيل والفلسطينيين أكثر قربا من تحقيق السلام والأمن الدائمين بينهما، بما في ذلك تحقيق الطموحات المشروعة لدى الفلسطينيين في إقامة دولتهم، ولدى إسرائيل في العيش داخل حدود معترف بها وآمنة. إن المهم الآن هو أن يعكف الطرفان بجدية على تناول المسائل الجوهرية. وأدعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى أن يتحلوا بالبصيرة والجسارة والتصميم بهدف التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يفي بالطموحات المشروعة لدى الشعبين. وما زالت على اقتناعي بأن المفاوضات المباشرة ذات المغزى هي السبيل الرئيسي صوب التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم، بما في ذلك إنهاء الاحتلال، وإنهاء النزاع، والتوصل إلى حل عادل متفق عليه لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٤٠ - وتحقيقا لتلك الغاية، أعرب عن صادق أملي في أن يعكف الطرفان بنشاط على بذل جميع الجهود الكفيلة بتهيئة بيئة تفضي إلى الدخول في عملية سلام تتيح التحرك للأمام. وأحث إسرائيل بوجه خاص على أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تتخذ خطوات ملموسة تجاه مواصلة تخفيف القيود العديدة المفروضة في كل من الضفة الغربية وغزة. كما أشجع بقوة جميع الفلسطينيين على السير في طريق نبذ العنف والاتجاه نحو الوحدة بما يتفق مع الالتزامات التي قدمتها سابقا منظمة التحرير الفلسطينية، وأدعوهم إلى أن يبذلوا جهودهم الكفيلة بتحسين حالة القانون والنظام ومكافحة التطرف والتحريض ضد إسرائيل، وأن يواصلوا بناء المؤسسات القوية والديمقراطية التي تمثل عنصرا لا غنى عنه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بمقومات البقاء. وفي ظل بيئة شديدة التقلب، يكون من المهم للغاية الحيلولة دون أي اندلاع للعنف يكون من شأنه تقويض الجهود السياسية، وأن يحجم الطرفان عن اتخاذ خطوات استفزازية على أرض الواقع. ويتعين أيضا على المجتمع الدولي أن يضطلع بدوره المتمثل في تشكيل إطار مشروع ومتوازن يوفر طريقا سياسيا موثوقا به يتيح التحرك للأمام، على أن يصاحبه اتخاذ

خطوات بعيدة المدى على أرض الواقع. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يفهم أن الجهود التي يبذلها في سبيل تحقيق ذلك الهدف ستتقلص الثقة فيها على نحو متزايد إذا أخفق في اتخاذ الخطوات الضرورية التي تهيئ بيئة تفضي إلى التشارك الجاد.

٤١ - وبصفتي أمينا عاما للأمم المتحدة، سأواصل العمل على كفالة أن تبذل المنظمة الجهود الكفيلة بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي تتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيلية آمنة في إطار تسوية إقليمية شاملة تتوافق مع قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ووفقا لخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.